Upper Egypt Mills Company
ISO ٩٠٠٧٢٠٠٨ / ١٤٠٠٧٢٠٠٤
J . S . C

شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية
القطاعات المالية

السادة / البورصة المصرية .

تحية طيبة . . . وبعد

** نتشرف بأن نرفق طيه تقرير السيد / مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المجمعة للشركة فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريراً في : ٢٠٢٥/١٢/٤
* الزهراء *

رئيس القطاع المالى
" محاسب / مؤمن جمال الدين على "

مقر إدارة الشركة الرئيسى : سوهاج شارع الترعة الجرجاوية ت : ٢٣٢٣٠٩٧ /٠٩٣ - ٢١٢٦٨٢٣ /٠٩٣- ٢١٢٦٨٦٨ /٠٩٣-ت . ف : ٢١٢٦٤٩٥ /٠٩٣ - ٢١٢٦٧٩٤ /٠٩٣
E-Mail : finance@upperegyptmills.com

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

السيد الأستاذ المحاسب / الرئيس التنفيذى

شركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة

(محاسب / أحمد محمد فرج)

تحريراً في ٣ / ١٢ /٢٠٢٥

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعه

لشركة مطاحن مصر العليا في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

السادة /رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة [١] لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م. م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥كذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ:

- بلغ صافي الربح المحقق خلال الفترة نحو ٥٢,٣١١مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بنقص بلغ نحو ٥,٩٦٣ جنيه عن الفترة المماثلة من العام المالي السابق البالغة نحو ٥٨,٢٧٤ مليون جنيه وبنسبة انخفاض قدرها نحو

[١] المعتمد من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٣) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٧

١٠,٢٣ % وقد ساهمت الايرادات العرضية (الغير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسي) والمتمثلة في (إيرادات استثمارات مالية , إيرادات وأرباح أخري , إيرادات تمويلية) بنحو ١٨,٨٧٢ مليون جنيه وبنسبة نحو٢٨% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ قدره نحو ٦٧,٤٩٨ مليون جنيه . **وقد تأثر بقيمة بعض الايرادات والمصروفات التقديرية أهمها ما يلى :-**

البيان	المبلغ بالمليون جنيه
خامات ووقود	٨,١٢٤
خدمات مشتراه	١٩,٢٦٠
أجور نقدية	٤,٠٦٧
مزايا عنيه	١,٦٨٦
تأمينات إجتماعة	٢,٩١٦
إيرادات إستثمارات مالية	٧,٠٨٥

- بالإضافة إلى مبلغ نحو ١٥,١٨٧ مليون جنيه تقديريا قيمة ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة دون إعداد إقرار ضريبي عن فترة المركز المالي للوقوف على صحة المبلغ من عدمه كما لم يتم تأثير قائمة الدخل بقيمة الضريبة المؤجلة عن الفترة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية , ورقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل – فقرات (١٥ , ١٦).
- عدم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض المصروفات التى تخص الفترة بشركة مطاحن مصر العليا قيمتها نحو ٤,٥٣ مليون جنيه (نحو٤,٢٠٣ مليون جنيه قيمة جزء من كهرباء التشغيل عن شهر سبتمبر ٢٠٢٥و نحو٣٢٧ ألف جنيه قيمة (مزايا عينية – علاج العاملين) المستحقة عن شهرسبتمبر ٢٠٢٥ . وكذا مبلغ نحو ٣٤٦ ألف جنيه بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة معظمها أجور للعاملين دون الحصر الفعلي لكافة عناصر المصروفات والتكاليف الأخرى التى تخص الفترة.
- ظهر رصيد حساب تعويضات وغرامات بشركة مصر العليا (مصروف) في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ نحو ٦١٦ ألف جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسيير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً على كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات فضلا عن أثر ذلك على المصروفات المعتمدة بالإقرار الضريبي.
- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل

مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك على النحو التالي:-

- قامت الشركة بتنفيذ الحكم القضائي (النهائي) الصادر ضدها لصالح شركة وادى كوم أمبو لاستصلاح الأراضي في الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بسداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه وذلك بعد إستنفاذ كافة درجات التقاضى والدعاوى الأستئنافية والنقض و تم سداد مبلغ نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه (شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ مسحوب على بنك مصر فرع سوهاج) لشركة وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي وكذا تم سداد مبلغ ٢,٩٠٢ مليون جنيه قيمة رسوم تنفيذ الحكم المشار إليه لذات الشركة وذلك بناءا على الاجتماعات التي عقدت بمقر وزارة العدل بين الشركة والممثل القانوني لشركة وادى كوم أمبو ووكيل الشؤون القانونية لمحافظة أسوان في ٢٠٢٤/٩/٢٩ ،٢٠٢٤/١٠/٩ (لم نواف بمحاضر اجتماعات تلك الجلسات) وكذا تم تسليم أصل الصيغتين التنفيذيتين للحكمين لمكتب السيد المستشار مساعد / وزير العدل لشئون التفتيش القضائى - إدارة التنفيذ و دون إتخاذ أية إجراءات قانونية لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة .
- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة المباني والإنشاءات ضمن الأصول الثابتة للشركة نحو ٣٧٥ ألف جنيه بعد إستلام الأرض التي مازالت بحوزة الشركة ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦, وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .دون قيام الشركة بأي إجراء لتقنين تخفيض تلك الأرض مع الجهات الإدارية المختصة.
- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة , بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة محل التداعي والبالغة نحو ١٣ س ١٢ ط , ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويضا عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغير الطريق الذي رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو ٢٣ س , ٤ ط بإجمالي قدرها نحو ١٠,٢٩٦ مليون جنيه , وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا ومازال متداولا.
- صدر حكم قضائي (أول درجة) ضد الشركة في الدعوي القضائية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي – إسنا المقامة من السيد / مهدي عبد النبي وآخرين دعوي ريع مع تسليم أطيان التداعي مساحة

٦ قيراط , ٢ سهم تقع داخل مطحن إسنا البالغ مساحتها الاجمالية نحو ٧٤٨٤ م٢ حكم فيها ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وتم عمل إستئناف قيد برقم ٦١٢ لسنة ٤١ ق .ع الأقصروصدر بشأنه حكم بجلسة ٢٠٢٥/٤/٨ بإلغاء حكم أول درجة.

- مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها طبقاً لحصر الشركة نحو ٩٩٣ ألف جنيه بنسبة نحو ١% من قيمة مخزون قطع الغيار والمهمات والبالغ قيمة نحو ٩٣,٦٢٩ مليون جنيه بشركة مصر العليا ونحو ٤٩٣ ألف جنيه وفقاً لحصر الشركة " بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات المكملة وبنسبة نحو ٢,٥٢% من التكلفة الدفترية لمخزون قطع الغياروالوقود والزيوت البالغة نحو ١٩,٥٥١ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨) التي تنص .... (قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلي أو الجزئي أو إذا إنخفض سعر بيعه .... يتم تخفيض قيمة المخزون إلي أقل من تكلفته ليصل إلي صافي قيمته البيعية بخلاف العديد من الأصناف وبواقي التركيبات بدون قيمة وعدم تحديد الحالة الفنية للمخزون (جديد – مستعمل).
- لم يتضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف بشركة مطاحن مصر العليا مبلغ نحو ١٤,٦٦٤ مليون جنيه قيمة أجولة مستلمة بمعرفة مطاحن الشركة حتى٢٠٢٥/٩/٣٠ والمنصرف منه نظرا لعدم توسيط حسابات الموردين عند الاستلام الفعلي والاكتفاء بأثباتها عند السداد فقط. وكذا عدم وجود ميزان تحليلي لحساب مخزن قطع الغيار في ٢٠٢٥/٩/٣٠ واعتماد الشركة على الرصيد المستخرج من سجل الأستاذ العام دون المطابقة عليه مع دفاتر المخزون التحليلية نظرا لوجودها بوحدات الشركة المختلفة .
- بلغ رصيد المخصصات (بخلاف الاهلاك) في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٦٠,٩٩٧مليون جنيه مقابل نحو ٦٦,٨٣٢ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بانخفاض قدره نحو ٥,٨٣٢ مليون جنيه بنسبة انخفاض قدرها نحو ٨,٧% ونري عدم كفايتها في ضوء ما يلي:-
  - ❖ بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٢٨,٧٠٥ مليون جنيه مقابل ذات القيمة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وتجدر الإشارة إلي وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٠٥ مليون جنيه لتصبح نسبة المخصص نحو ٢٧% منها وتتمثل أهم تلك الفروق في فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتي ٢٠٢١/٢٠٢٠ جاري فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية ، ولجان الطعن , و لم تحسم بعد.

كما بلغ رصيد حساب مخصص الضرائب المتنازع عليها بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ذات التاريخ مبلغ نحو ٥,٤٩٢ مليون جنيه قيمة مخصص الضرائب المتنازع عليها وبعد سداد مبلغ نحو ٥,٤٩٣ مليون جنيه لمصلحة الضرائب المصرية قيمة فروق فحص بعد الطعن عليها عن الفترة

من ٢٠٠٩/٧/١ وحتى ٢٠١٧/٦/٣٠ونرى عدم كفايته فى ضوء الموقف الضريبي للشركة وأهمها على النحو التالي:-

- تم الطعن لضريبة الدخل عن الفترة من ٢٠١٧/٧/١ إلى ٢٠٢٠/٦/٣٠والذي أسفر عن فروق وغرامات وفوائد قدرها نحو ٧,٤٠٢ مليون جنيه وتم تخفيض المبلغ بمبلغ نحو ٥,٢٤٢ مليون جنيه ليصبح صافى الفروق نحو ٢,١٦١ مليون جنيه وتم تحويل مبلغ نحو ٩٦٠ ألف جنيه إلى لجنة الطعن.و تم سداد الباقى وقدره نحو ١,٢٠١ مليون جنيه و دون سداد الغرامات وفوائد التأخير بمبلغ ٢٤٠ ألف جنيه ولم يتم فحص السنوات التالية.
- أخر فحص ضريبي لضريبة الدمغة حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ .
- أخر فحص ضريبي لضريبة كسب العمل (المرتبات) حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ ومنها الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ وسداد الفروق و٣٥% من مقابل التأخير والباقى وقدره ٣٨٩ ألف جنيه تم تقديم طلب للتنازل عنه لم يتم البت فيه.
- تم فحص العام المالى ٢٠٢٠ ومحولة للجنة داخلية لتخفيض الفروق المتحقة وتم سداد أصل الضريبة .

وجارى فحص أعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢.

- ❖ بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعاوي القضائية المقامة من شركة وادي كوم إمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كوم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه والتي تم تنفيذ الحكم القضائي الخاص بها وسداد القيمة مضافا إليها قيمة رسوم التنفيذ بواقع نحو ٢,٩٠٢ مليون جنية بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ بموجب عدد ٢ شيك بنكي مقبول الدفع مسحوب على بنك مصر فرع سوهاج دون قيام الشركة بالعمل على تحصيل القيمة من محافظة أسوان والوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو حتى تاريخه.
- ❖ بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٧٩٩ألف جنيه مقابل نحو ١,١٣٣ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بانخفاض قدره نحو ٣٣٤ ألف جنيه بنسبة إنخفاض قدرها نحو ٢٩% منها بعد استخدام المبلغ في صرف البدل النقدي لرصيد الاجازات لبعض العاملين المحالين للتقاعد ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا علي مستوي كافة قطاعات الشركة ووحداتها المختلفة.

<u>الاستنتاج المتحفظ:</u>

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر العليا "شركة مساهمة مصرية " فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها

النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نشير إلى:

- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٣٦٣,٩٩٨جنيه بالصافى (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ قيمتة نحو ٤١٢,٥٠٥ مليون جنيه) وقد تم إثبات تلك الأرصدة دفتريا كما تم حساب الاهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام المالى السابق وبقيمة قدرها نحو ٢٥% من قيمة إهلاك العام المالي السابق ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وكذا إهلاك إضافات الفترة وقد تبين وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمهما خطوط طحن الأذرة الشامية ببعض مطاحن الشركة تكلفتها الدفترية نحو ١٧,٢٦٣ مليون جنية ,وخط الخبز الألى بمخبز سوهاج الالى والبالغ تكلفته الدفترية نحو ٨٧٧ ألف جنيه وكذا بعض وسائل النقل والانتقال والبالغ تكلفتها الدفترية نحو ١,٠١٩ مليون جنيه و المتوقفة عن العمل منذ عدة سنوات صدرت بشأنها قرارات تكهين من مجلس إدارة الشركة وتم أستبعادها من الأصول الثابتة للشركة دون التصرف فيها وعددها أربعة سيارات نقل ثقيل بشركة مطاحن مصر العليا .
- لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية دون تنفيذ حتى تاريخه منها عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظة القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ , وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن على الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة على حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن. وقد أفادت الشركة في ردها على تقاريرنا السابقة بأنه يتم حاليا مراجعته من الإدارة الهندسية بالأملاك تمهيدا لتحرير عقد البيع.
- لازالت شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة لم تقم بتسجيل عدد ٣ شقق بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية، جمعية ٦أكتوبر بشاطئ النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية بلغت قيمتها نحو ٩٩٨ ألف جنيه وقد سبق رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه يصعب تسجيل تلك الشقق نظر لوجود مشكلات بين الاصلاح الزراعي والجهة البائعة.
- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٩٤,١٧٩ مليون جنيه متضمنا ما يلي:-
  - ٣٠,٣٧٠ مليون جنيه قيمة المنصرف علي إنشاء وتجهيز برج جرجا السكني والتجاري والذى بدأ العمل بتنفيذه إعتبارا من أكتوبر ٢٠١٥وذلك بعد إستبعاد وتسوية تكلفة الأجزاءالمباعة منه وقد تم الأنتهاء من الأعمال الأنشائية بموجب المستخلص الختامي المؤرخ في ٢٠٢٣/١٠/١٥

وقيمتها نحو ٣٤,٢٦٤ ملون جنيه والباقي تمثل قيمة أعمال الحماية المدنية وأتعاب الإستشاري وم .آخري ودون الانتهاء من تجهيز وتهيئة البرج واعداد البرج المذكور تمهيدا لطرح الوحدات السكنية .على الرغم من مرور نحو عامين على تاريخ إعداد المستخلص الختامي وجدير بالذكر موافقة مجلس إدارة الشركة بموجب القرار رقم ٢٠٢٥/٣/٩ بجلسته رقم (٣) لسنة ٢٠٢٥ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٣.على طرح الوحدات السكنية وعددها ٧٢ وحدة سكنية بنظام التمليك أو التأجير من خلال مزاد علنى إشتراكا مع خبير مثمن الأمر الذى لم يتم إتخاذ أى إجراء بشانه حتى تاريخه .

- نحو ٤٥,٤٠٤ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ – ٦٣٩ – ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن وتم سداد قيمة الاراضى بنحو ١٥,٩٣٣ مليون جنيه بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ و تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ ونحو ٢٨,٣٥٠ مليون جنيه قمة المنصرف على أعمال الأسوار والبوابات وتسوية الأرض التي تم تنفيذها بمعرفة المقاول / شركة العربي للاستثمار العقاري طبقا للمستخلص الختامى المؤرخ في ٢٠٢٥/٢/٢٥ دون البدأ فى اقامة المشروعات المزمع تنفيذها بعد.حتى تاريخه
- نحو ١٠,٦٥٥ مليون جنيه باسم ارض مدينة أخميم الجديدة منها مبلغ نحو ١٠,٥٥٦ مليون جنيه قيمة المسدد لتخصيص قطعة أرض مساحتها نحو ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج والتي تم إستلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاث أعوام على سداد كامل القيمة وإستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها.حيث لم يتم طرح اى مناقصات لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع. على الرغم من أنه سبق إستخراج ترخيص بناء رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ لبناء السور حول قطعة الارض ينتهى في ٢٠٢٥/٤/٧ وتم تجديده لمدة عام أخر ينتهى فى ٢٠٢٦/٤/٦.
- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٧٩٩ (اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة) و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب إلي السيد اللواء محافظ قنا بكتابها فى ٢٠٢٠/٣/٩ مما حدا بالشركة الإقامة بالطعن على هذا التقرير أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري ومحاله لمكتب الخبراء منذ ٢٠٢٢/٣/٢٤.

- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع راس غارب منذ عدة سنوات الا انه حتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.

- بلغ رصيد حساب الإنفاق الاستثماري في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بمبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه يمثل نسبة ٢٥% من قيمة الأرض التي تم تخصيصها بمدينة توشكي الجديدة لصالح الشركة كمرحلة أولى ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان المدفوعة في فبراير ٢٠٢٣ بموجب قرار مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٦٨) بتاريخ٢٠٢٢/٨/١ وكذا تم تخصيص مساحة ٣٠٠٠ فدان مرحلة ثانية للشركة بموجب قرار مجلس إدارة هيئه المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٨٦) بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١١ والتي لم يتم سداد أي مبالغ عنها لتصبح اجمالي مساحة الارض التي تم تخصيصها للشركة نحو ٥٠٠٠ فدان بسعر قدره ١٥ألف جنيه للفدان بخلاف المصروفات الادارية ومجلس الإمناء وخلافة على ان يتم تأجيرها للسيد الأستاذ/ محمد بن ضحيان بن عبدالعزيز – عضو مجلس إدارة الشركة السابق (سعودي الجنسية) ومساهم بنسبة ٢٠% من راس مال الشركة بناء على رغبته طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على ان تكون مدة التأجير عشرون عام ويقوم بسداد قيمة الأرض بالكامل خصما من القيمة الايجارية المحددة وتجدر الإشارة إلي ما يلى:-

- عدم إتخاذ أي إجراء نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في تعديل النظام الأساسي مادة رقم (٣) غرض الشركة وإضافة نشاط استصلاح واستزراع الأراضي إلى أغراض عمل الشركة.

- عدم إجراء أي دراسات جدوى فنية أواقتصاديةأومالية أو قانونية مسبقة قبل الشراء و عدم توافر خبرات أو كوادر فنية متخصصة بالشركة خاصة بنشاط استصلاح الأراضي.

- مخالفة أحكام المواد أرقام ٩٧ , ٩٨ , ٩٩ من أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١وكذا أحكام المادة رقم (٢٣٥) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا أحكام المادة رقم (٧) من اللائحة المالية للشركة.

- تخلف الشركة عن سداد أربعة أقساط متتالية بمبلغ نحو ٣,٥٩٦ مليون جنيه لكل منهم وبإجمالي قدره نحو ١٤,٣٨٤ مليون جنيه بخلاف الفوائد والمصاريف الإدارية طبقا لشروط التخصيص .

- عدم تحديد مصدر المياه والمقنن المائي لتلك القطعة.

- تم إلغاء تخصيص مساحة ٥٠٠٠ فدان للشركة طبقا لخطاب السيد المهندس رئيس جهاز مدينة أسوان الجديدة والمشرف على جهاز مدينة توشكى الجديدة رقم (٥٥٠) بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٣.بشان تعذر

إستكمال إجراءات التخصيص نظرا لصدور كتاب وزارة الموارد المائية والرى بشأن تعذر توافر المقنن مائى لكامل المساحة ٥٠٠٠ فدان .وبناءا على ذلك تم مخاطبة السيد المهندس رئيس جهاز مدينة توشكى الجديدة بكتاب الشركة رقم ٢٣٤٩ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٧ نحو موافاة الشركة بقيمة الدفعة المقدمة بواقع ٢٥ % من ثمن الأرض والبالغ قيمتها نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه دون تسليم أرض المرحلة الأولى (٢٠٠٦ فدان) التى سبق تسليمها للشركة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٣ حتى تاريخه.

- ❖ بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو٤٢٤,٧٨٠ مليون جنيه وقد تم إثبات أرصدته دفتريا دون جرد عدا محزون الخامات والانتاج التام كما تم تقييمه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها طبقا للأسس المتبعة في العام المالي السابق وقد بلغت كمية الأقماح (المحلية – المستوردة) فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون والبناكر بقطاعات الشركة المختلفة نحو ١٣١٠٢٤ طن قمح محلى قيمتها نحو ١٨٠٢ مليون جنيه ، ٢٠٢٠٨ طن قمح مستورد قيمتها نحو ٢٧٨ مليون جنيه وذلك طبقا لما ورد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ وكمية نحو ٨٤٣٧ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة قيمتها نحو ١١٢ مليون جنيه مستورد وقد تم إثباته دفترياً دون جرد وكذا كمية نحو١١٦٩٦,٤ طن قمح مستورد قيمتها نحو ١٥٣,٤٠٦مليون جنيه تخص شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ ودون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتحقق من صحة تلك الأرصدة.

- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٣٢٩,٢٥٣ جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ قيمته نحو ٣٠,٤٨١ مليون جنيه) ودائنا شاذا بمبلغ نحو ٢٩,٠٠٦ مليون جنيه(على غير طبيعة الحساب المذكور) وقد تضمنت حسابات العملاء بعض الأرصدة المدينة والمتوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لم تنفذ قيمتها نحو ١,٢١٣ مليون جنيه بشركة مطاحن مصر العليا ، ١,٢٠٩ مليون جنيه بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة .
- عدم إجراء المصادقات أو إعداد أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة الهيئة العامة للسلع التموينية البالغ أرصدتها بحسابات العملاء والموردين بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٢٦٩,٨٠٢ مليون جنيه مدينا , ٦٨١,٥٢٤مليون جنيه دائنا بشركة مطاحن مصر العليا دائنا وكذا نحو ١,٥١٨مليون جنيه دائن بحساب الموردين بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة عن مستحقات الهيئة فى المنظومة الجديدة (الدقيق الحر) , كما لم يتم حسم الخلافات والتحفظات التي سبق إثباتها في المطابقات السابقة عن معاملات من ٢٠٢٥/٤/١ وحتى٢٠٢٥/٦/٣٠) والتي أسفرت عن الخلافات والتحفظات التالية :-

- إستمرار شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة في الإعتماد علي مندوبي البيع (موظفين بالشركة) في التسويق والبيع والتحصيل من معظم العملاء حيث بلغت قيمة مسحوباتهم خلال الفترة نحو ٨٨,٧٤٣مليون جنيه بنسبة ٨٠,٤% من قيمة مبيعات الدقيق والسميد بالشركة خلال الفترة البالغة نحو ١١٠,٣٣٣ مليون جنيه كما تبين تصاعد مديونياتهم عن ارصدة اول المدة .

هذا وقد اقتصرت الضمانات المقدمة من مندوبين البيع على شيكات وايصالات امانة (ضمانات ورقية) الاولي بمبلغ ١١،٦٣٥ مليون جنيه والثاني بمبلغ ٥٣،٥٥٠ مليون جنيه باجمالي قدره ٦٥،١٨٥ مليون جنيه بخلاف وثائق التامين ونرى عدم كفايتها .

- تضمنت حسابات العملاء مبلغ نحو ٨,٨٢٦ مليون جنيه قيمة مديونية مستحقة طرف بعض مندوبى البيع المتوقفين عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ الحسن عبود مصطفى ، مصطفى عبود مصطفى وتجدر الإشارة إلى قرار النيابة العامة بشأن عدم مسئولية السيد / مصطفى عبود مصطفى عن تلك المديونية ومسئولية شقيقه الحسن عبود مصطفى عنها وتحميله المبلغ وتم إحالته لمحكمة الجنايات بتهمة الإختلاس حكم فيها غيابياً بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٨ بالسجن المؤبد وتغريمه لمبلغ مُماثل والعزل من الوظيفة دون سداد المديونيات المستحقة طرفهم للشركة و دون تنفيذ الأحكام الصادره بشأنها.
- توقف العميل/ شركة أمان للخدمات التجارية البالغ رصيده في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ١,٩٩٨ مليون جنيه عن السداد منذ فبراير ٢٠٢٣ حيث كان آخر سداد له بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه كما توقف عن سحب بضاعة منذ ٢٠٢٢/٩/٣٠. وقد قامت الشركة بإتخاذ الأجراءات القانونية ضده وتم رفع الجنحة رقم ١٦٥١٠ لسنة ٢٠٢٣ جنح بولاق الدكرور والجنحة رقم ٢٣٤٢٥ لسنة ٢٠٢٣ جنح بولاق الدكرور شيك بدون رصيد بمبلغى ٢٤٠٨٧٥٠ جنيه ١٩١٥٠٠٠ جنيه على الترتيب وتم الحكم عليه غيابيا بالحبس ثلاث سنوات بجلسة ٢٠٢٣/١١/٢٧. وكفالة ٥٠٠٠ جنيه. وكذا غيابيا بالحبس ثلاث سنوات وكفالة ١٠ ألاف جنيه بجلسة ١/١٦/ ٢٠٢٤.
- تضمنت عملاء الادارة مبلغ نحو ١,٢٢٢ مليون جنيه مديونية مستحقة ومتوقفة منذ عدة سنوات طرف بعض عملاء الادارة الذين توقفواعن سداد مستحقات الشركة وتم اقامة دعاوي قضائية ضدهم صدر بشأنها أحكام قضائية دون تنفيذ.
- بلغ رصيد حساب مصلحة الضرائب (ضرائب الشركات المساهمة) ضمن حسابات مدينة لدي المصالح والهيئات في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٥٦,٨٤٢ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة لحساب مصلحة الضرائب المصرية (تحت الحساب) كدفعات مقدمة ، والعائد الخاص بها , الضريبة المخصومة بمعرفة الغير , وقد

تضمن الرصيد المذكور مبلغ نحو ١٢,٥١٢ مليون جنيه لم نقف على تحليله وطبيعته ودون وجود شهادات مؤيدة لها علما بأن الشركة ضمن نظام الدفعات المقدمة بالنسبة للمخصوم تحت حساب الضريبة .

- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٩,٣٣٢ مليون جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ نحو١,٠٧٣ مليون جنيه) وقد تضمنت ما يلي :-

- ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف السيد/عنتر عطيفي السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ والتي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي في ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد سبق صدور حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ في الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى أهالي المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة.
- نحو ١٤٣ ألف جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة ومقام بشأن بعضها دعاوى قضايه صدر بشأن بعضها أحكام قضائيه نهائية لصالح الشركة لم تنفذ والبعض الأخر ترك العين المؤجرة ..

- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ١٦٦,٠٨٥ مليون جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ نحو ١١,٧٥١مليون جنيه) منها نحو ٤٥مليون جنيه تأمينات لدي الغير متضمنه بخلاف ذلك ما يلي:-

❖ نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه باسم الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ والمقرر تحصيله من محافظة أسوان والسيد رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو بصفتيهما والتي تم سدادها بمعرفة الشركة لشركة وادى كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بموجب شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ٢٠٢٤ /١٠/٧ المسحوب على بنك مصر فرع سوهاج وقد جاء بمنطوق الحكم الصادر في هذا الشأن إلزام الجهتين المذكورين بأن يؤديا للشركة ما تؤديه لشركة كوم أمبو استصلاح الأراضي الأمر الذي لم يتم بعد.

❖ نحو ٦,٤٩٤ مليون جنيه تحت مسمي أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الإستيلاء عليها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وإرتكاب عدة جرائم طبقاً لما أسفرت عنها تقرير اللجنة المشكلة بالشركة والبلاغ المقدم لمباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد بشأن تلك الواقعة وتم تحويلها إلى محكمة شمال سوهاج بموجب الدعوي الجنائية رقم٦٤٥٠ لسنة ٢٠٢٣ جنايات مركز طهطا حكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/١٧ بالسجن المؤبد للمتهمين الثلاثة وسداد قيمة الأقماح المختلسة

وغرامة مساوية لذلك المبلغ والعزل من الوظيفة وقبول الدعوى المدنية وإستأنف المتهمان الحكم برقم مستأنف١٦٤ لسنة ٢٤ من محبسهم فى ٢٠٢٤/٤/٢٣ دون إقامة الدعاوى المدنية اللازمة ضدهم .

وقد تحفظت شركة مطاحن مصر العليا على قيمة الغرامة الموقعة على مطحن طهطا حيث أن الواقعة حدثت بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٧ (تطبيق الغرامة) و كان سعر القمح ٥٥٢٥ جنيه للطن وصدر توجيه وزاري رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٠ وحدد سعر القمح ١٠٠٦٠ جنيه للطن والذي على أساسه تم حساب الغرامة على الرغم من أن الواقعة حدثت قبل تاريخ صدور هذا التوجيه كما أنه تم حساب الغرامة بضعف السعر وذلك على أساس أن الكمية تصرف ولكن ثبت أن الكمية عجز إستلام يتم حسابها على أساس مرة وربع من ثمن القمح وذلك في المطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٧.

- نحو ٤,١٠٨ مليون جنيه باسم / خالد صفوت عبد الحميد , ومحمد عبد المحسن الضوي أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا , تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهما من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم علي كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن تعاملات الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتي ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة ومكون عنهما مخصص بكامل القيمة وتجدر الاشارة الى قيام المذكورين بإقامة دعاوى قضائية على الشركة ارقام ٣١٥ ، ٣٥٣ ع . ك سوهاج صدرت احكام ببراءة ذمتهم من المبالغ المشار اليها قامت الشركة بالطعن عليها بالاستئنافين رقمى ٣٣٧ ، ٤١٤ لسنة ١٩٩٨ س .ع سوهاج قضى برفضهما الاولى بجلسة ٢٠٢٤/١/٢٨ و الثانية جلسة ٢٠٢٤/٣/٣ وتم عمل طعن بالنقض لم تحدد لة جلسة حتى تاريخه.
- نحو ٦٦٥ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام و حكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض بالدعوى رقم ١٦٢٨٨ لسنة ٩٢ نقض قضى فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/٢٧ بإلغاء الحكم المطعون فيه ومعاقبته بالسجن المشدد ثلاث سنوات وغرامة برد مبلغ نحو ٥٢٦ ألف جنيه والتعويض المدنى المؤقت ومكون عنها مجمع اضمحلال بذات القيمة
- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.
- نحو ٦٧٥,٧ ألف جنيه قيمة عجز خزينة المقبوضات بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة باسم أمين الخزينة السابق/ صابر عبد الفتاح في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ٢٠٠٩ م. تعويضات الحيزه وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بإلزام المذكور بالتعويض بمبلغ

مليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم برقم ٤٥٤٩ لسنة ١٣٤ ق الدائرة ١٠٨ تعويضات إستئناف شمال الجيزة وتم الحكم في الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧ بسقوط الخصومة ، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ ق نقض بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ حيث صدر حكم جلسة ٢٠٢٣/١٢/١٩ بقبول الطعن واحالة الدعوي لمحكمة استئناف القاهرة ماموربة الجيزة ومازالت منظورة امام القضاء

- بلغت قيمة الاستثمارات المالية المتداولة (أذون خزانة) في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٧٩,٤٥٤مليون جنيه مقابل نحو ٧٦,٥٧٨مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ومقابل نحو ٢٠٤,٤٠٨ مليون جنيه فى ٢٠٢٤/٦/٣٠.
- بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٣١٧,١٠١ مليون جنيه مقابل نحو ٢٢٩,٣٦٧ مليون جنيه فى ٢٠٢٥/٦/٣٠وقد تبين بشأنها ما يلي:-
  - وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك (عدد خمسة حسابات تم خصم رصيد أحدهم فى المصروفات البنكيه) ليس عليها حركة بالإضافة أو السحب منذ عدة سنوات وبدون أي عائد عنها وبلغت أرصدتها في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٨٨٥ ألف جنيه مما أضاع على الشركة إمكانية الاستفادة من تلك السيولة في اعمالها ونشاطها..
  - عدم أدارج بعض الحسابات الجارية لدي بعض البنوك بدفاتر الشركة أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حسابين باسم الشركة ببنك مصر فرع سوهاج والبنك الأهلي فرع الفتح بسوهاج برصيد فعلى (كشف الحساب) قدره نحو ٢,١٨٣ مليون جنيه , صفر جنيه على الترتيب خاصة بمستحقات موردي الأقماح المحلية والذي يتم تمويله عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية , وللشركة سلطة الصرف منه وإصدار الشيكات لموردي تلك الأقماح المحلية , وجدير بالذكر أن قيمة التحويلات الواردة من الهيئة العامة للسلع التموينية لبنك مصر المشار إليه عن موسم قمح محلي ٢٠٢٥ قد بلغت قيمتها نحو ٤٩٩٨ مليون جنيه بالأضافة إلى تدعيم من حسابات الشركة بمبلغ نحو ١٥٨ مليون حنيه وقد تضمنت مذكرة تسوية بنك مصر فرع سوهاج المذكورة شيكات لم تقدم للصرف قيمتها نحو ٢,١٧٤ مليون جنيه منها نحو ٨٧ الف جنيه قيمة بعض الشيكات عن الفترة من ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٢ .
- بلغ رصيد الاحتياطيات في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٣٥٠,٦٠٤ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٠٠% من رأس مال الشركة المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه.
- تضمنت الحسابات الدائنة الأخري مبلغ نحو٧٤١ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها على حساباتها المختصة.

- عدم وجود نظام تكاليف معتمد بالشركة من مجلس الإدارة يوضح عناصرها وأسس تبويبها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تمسك الشركة نظام تكاليف غير معتمد من السلطة المختصة.
- لم تتضمن قوام التكاليف عن الفترة قيمة إيرادات كافة الأنشطه (طحن ، تخزين، صوامع ، نقل ، ... إلخ) الأمر الذى لم نقف معه على نتائج أعمال كل نشاط على حدى سواء خسارة أو ربح وذلك على خلاف القواعد المتعارف عليها عند إعداد تلك القوائم .
- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوي الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلى مصر الرقمية.
- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الافصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالافصاح ومعيار رقم (١٠) الخاص بالاصول الثابتة ومعيار رقم (٧) فقرة (١٧) الخاص بالاحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتتمثل أهمها فيما يلي:
  - حصر وتحديد قيمة المخزون الراكد بالشركة.
  - تحليل الحسابات الجارية والودائع طرف البنوك المختلفة.
  - بيان بكميات وقيمة المبيعات خلال الفترة والفترة المماثلة.
  - فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١٦/٢٠١٧ البالغ قيمتها نحو ١٠٥ مليون جنيه ضمن الموقف الضريبي للشركة.
  - الإفصاح عن آثار تطبيق قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء.
- عدم استيفاء اشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق ببعض الوحدات التابعة للشركة وذلك طبقا لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج , قنا , الأقصر.

تحريراً في : ٢/ ١٢ /٢٠٢٥

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

(محاسب / محمد فاروق عواد) **(محاسب / عصام زكريا محمد)**